

دور ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة وأهمية تطبيقها في سورية

هدى يوسف إسبر^{1*}، سميا خالد فرحات²

¹ مدرسة في كلية العلوم الإدارية، جامعة الشام الخاصة (سورية)

² خبيرة في مجال الضرائب، مديرية المالية، اللاذقية (سورية) farhats74@yahoo.com

Role of Value-Added Tax in Increasing Public Revenues and Importance of its Implementation in Syria

Huda Y. Esber^{1,*}, Somaya K. Farhat²

¹ Teacher at Faculty of Administrative Sciences, Al-Sham Private University (Syria)

² Tax expert, Finance Directorate, Lattakia (Syria) farhats74@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024/07/23؛ تاريخ القبول: 2024/07/26؛ تاريخ النشر: 2024/08/10

ملخص: هدف البحث إلى التعرف على مفهوم ضريبة القيمة المضافة وخصائصها وآلية تطبيقها، وتقييم النظام الضريبي السوري، والتعرف على جوانب القصور في رسم الإنفاق الاستهلاكي، وأهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية. توصلت الدراسة إلى الحاجة إلى تطوير النظام الضريبي، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة من أجل زيادة الإيرادات العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التوسع في القاعدة الضريبية وحل مشكلة التراكم الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

الكلمات المفتاح: ضريبة القيمة المضافة، النظام الضريبي، التنمية المستدامة، التراكم الضريبي، التهرب الضريبي.

Abstract: The research aimed to identify the concept of the value-added tax, its characteristics, and the mechanism of its application, evaluate the Syrian tax system, identify the deficiencies in taxing consumer spending, and the importance of implementing the value-added tax in Syria.

The study concluded the need to reform the tax system and implement value-added tax in order to increase public revenues and achieve sustainable development goals, by expanding the tax base, and solve the problem of tax accumulation, and reducing tax evasion.

Keywords: Value Added Tax, Tax System, Sustainable Development, Tax Accumulation, Tax Evasion.

I - تمهيد:

تعتبر الضرائب من أهم الموارد السيادية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في تغطية النفقات العامة، وتعتبر الضرائب أداة لإعادة توزيع الدخل، وتحقيق عدد من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax من أهم الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات، وتتميز بسهولة التطبيق وارتفاع الحصيلة.

تم تبني ضريبة القيمة المضافة في معظم دول العالم، وتعتبر وسيلة للقضاء على مشاكل التهرب الضريبي واستغلال فرص التكنولوجيا الرقمية Digital Technology، مما يساعد على تحقيق الوضوح والشفافية في النظام الضريبي، وزيادة الإيرادات العامة والحد من العجز في الموازنة العامة للدولة. (السيد، السليمان، 2022)

يركز هذا البحث على التعرف على أهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية، من خلال تقييم النظام الضريبي السوري وبيان الحاجة إلى تطويره، وتقييم رسم الإنفاق الاستهلاكي المطبق في سورية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

• هل هناك ضرورة لتطوير النظام الضريبي السوري؟

• ماهي جوانب القصور في رسم الإنفاق الاستهلاكي المطبق في سورية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم ضريبة القيمة المضافة وخصائصها وآلية تطبيقها، وتقييم النظام الضريبي السوري، والتعرف على جوانب القصور في رسم الإنفاق الاستهلاكي، وأهمية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في سورية.

أهمية البحث: تنبع الأهمية النظرية للبحث من أهمية ضريبة القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة للدولة، وندرة الدراسات التي تناولت أهمية تطبيقها في سورية. وتنبع الأهمية العملية للبحث في الحاجة إلى تقييم النظام الضريبي في سورية، من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإلغاء رسم الإنفاق الاستهلاكي.

منهجية البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويتم الاطلاع على الكتب والأبحاث العلمية لتغطية الجانب النظري من البحث، ومن أجل الإجابة عن أسئلة البحث تم الاطلاع على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 والتشريعات والقوانين والتشريعات الضريبية السائدة في سورية.

الدراسات السابقة باللغة العربية:

• دراسة المهدي (2021): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (1990-2018)، وتوصلت إلى ازدياد حصة الضرائب غير المباشرة في هيكل الإيرادات الضريبية، حيث ارتفعت من 25% خلال الفترة (1990-2010) إلى 46% خلال فترة الحرب الممتدة من (2011-2018)، ونقص العدالة الضريبية بسبب فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية.

• دراسة برسوم (2021): هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر، وتوصلت إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين ضريبة القيمة المضافة والإيرادات العامة، حيث تمثل نسبة 62% من الإيرادات العامة، وإن زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة بمقدار 4.597%.

• دراسة العبدلي وآخرون (2019): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، وتم توزيع الاستبانة لجمع البيانات الأولية في مدينة جدة، وتوصلت الدراسة إلى أن ضريبة القيمة المضافة تسهم في زيادة الإيرادات العام، بسبب اتساع وعائها الضريبي وقصر فترة التحصيل، وتيسير نظام الضرائب غير المباشرة، وانخفاض معدلات التهرب الضريبي.

- دراسة الطاهر وعميرة (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على مبررات تطبيق الإمارات العربية المتحدة لضريبة القيمة المضافة، وتوصلت إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة أدى إلى زيادة الإيرادات العامة، ودفع عجلة التنمية والاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

- دراسة (Shamaev, 2024): هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وإمكانية التطبيق في روسيا، وتوصلت الدراسة إلى تفوق ضريبة القيمة المضافة على ضريبة المبيعات، وأن معظم الدول المتقدمة تفضل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، التي أثبتت قابليتها للتطبيق، وامثالها للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- دراسة (Dahal et al., 2024): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة في الضرائب غير المباشرة والإيرادات الضريبية في نيبال، وتوصلت الدراسة إلى أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة ذات أهمية إحصائية في تحديد الضرائب غير المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية في نيبال، وتؤدي زيادة بنسبة 1% في ضريبة القيمة المضافة إلى زيادة 0.94% في إجمالي الإيرادات الضريبية.

1. مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

نشأ مفهوم ضريبة القيمة المضافة كمفهوم جديد لنظام الضرائب غير المباشرة من قبل الاقتصادي الفرنسي موريس لور. وكان يُشار إليها في الأصل باسم "taxe sur la valeur". وتعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة استهلاك تدفع على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد والمنظمات التجارية، وتعتمد ضريبة القيمة المضافة على استهلاك الفرد وليس على دخله. (Agbo, Nwadiolor, 2020, p. 18)

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة على الاستهلاك، تفرض على الأعمال التجارية على أساس القيمة المضافة للسلع والخدمات، وتفرض في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج والتوزيع (سلسلة التوريد Supply Chain)، ويقع عبئها النهائي على المستهلك النهائي. (Chandel, Narta, 2024)

وتمثل القيمة المضافة الفرق بين ثمن بيع السلعة أو بدل تقديم الخدمة (قيمة المخرجات) و ثمن شراء المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها وتسويقها (قيمة المدخلات). (السعيد، الرفاعي، 2022، ص 732)

وتخفّض ضريبة القيمة المضافة (إذا كان الجهاز الإداري كفوئاً) من الآثار غير المرغوب فيها للأشكال الأخرى للضرائب المفروضة على الإنفاق. وتمتاز ضريبة القيمة المضافة بوجود رقابة داخلية في كل مرحلة من مراحل تداول السلعة، نظراً لتضارب مصالح المتعاملين، مما يحد من التهرب الضريبي. (المهايني وآخرون، 2017، ص 578)

2. خصائص ضريبة القيمة المضافة:

تتميز ضريبة القيمة المضافة بمجموعة من الخصائص هي: (بوزيدة، الجوزي، 2020، ص 51-52)

- إنها ضريبة على الإنفاق يتحملها المستهلك النهائي، وهي ضريبة قيمية تحتسب بمعدل ثابت من قيمة السلع والخدمات.
- سهولة احتسابها وتحصيلها، وتوفر لخزينة الدول إيرادات منتظمة.
- تتميز ضريبة القيمة المضافة بالحياد وتفرض على السلع والخدمات بغض النظر عن نتيجة أعمال المؤسسة، وتؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي والإدارة الضريبية.
- تفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والمستوردة، وتعفى السلع المصدرة من الخضوع لهذه الضريبة.

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة عينية، أي إنها لا تراعي ظروف المكلف الشخصية، وتسري على جميع المستهلكين دون استثناء، ويحاول المشرع الضريبي إضفاء صفة الشخصية عليها من خلال إعفاء بعض السلع والخدمات الأساسية. (عبد السلام، 2022، ص 10) وتتميز ضريبة القيمة المضافة عن بقية الضرائب غير المباشرة بمخاصية استرداد الضريبة Tax Refund، حيث بإمكان التاجر خصم ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عند شراء مدخلات الإنتاج من الضريبة المتحققة عند بيع السلع وتقديم الخدمات (ضريبة المخرجات)، مما يشجع المكلفين على الالتزام بالفواتير ويحدّ من التهرب الضريبي.

وبينت دراسة (القليطي، الكيشان، 2020، ص 100) أن التطبيق الصحيح لضريبة القيمة المضافة يساعد على الحد من التهرب الضريبي، والالتزام المكلفين في التسجيل وتفعيل الفواتير الضريبية وتقديم إقراراتهم الضريبية في المواعيد المحددة، مما يزيد من الإيرادات الضريبية. (القليطي، الكيشان، 2020، ص 100)

ويتوجب على الشركات التي يفوق رقم أعمالها الحد الأدنى للإيرادات التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة، والاحتفاظ بسجلات تجارية نظامية، التي تتيح للدوائر المالية التحقق من صحة معاملاتها. (الظاهر، عمارة، 2018، ص 291)

3. معدل ضريبة القيمة المضافة:

تفرض بعض الدول ضريبة القيمة المضافة بمعدل وحيد يفرض على جميع السلع والخدمات، إضافة إلى معدل صفري Zero Rate يفرض على السلع والخدمات الأساسية وذلك من أجل تخفيف عبء الضريبة على أصحاب الدخل المحدود والفقراء. بينما تعتمد بعض الدول معدلات ضريبة متعددة، تختلف حسب القطاعات الاقتصادية والسلع والخدمات المقدمة.

وبينت دراسة (Agbo & Nwadiolor (2020, pp. 20-21 أن الاعتماد على معدلات متعددة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال والإدارة، وتيسير التهرب الضريبي، ويجب تطبيق معدل واحد للضريبة، مع إعفاء الأغذية والخدمات الصحية الأساسية والتعليم والخدمات المالية من ضريبة القيمة المضافة.

بينما توصلت دراسة السيد والسليمان (2019) إلى أن تطبيق معدل واحد لضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية، ولا بد من فرض معدلات متعددة تتناسب مع طبيعة السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

وعند تحديد معدل الضريبة يجب الأخذ في الحسبان مفهوم منحنى لافر Laffer Curve الذي قدمه Wanniski (1978)، الذي تحدث عن العلاقة بين معدل الضريبة وحجم الإيرادات الضريبية، والذي بيّن أن ارتفاع معدل الضريبة بشكل كبير يؤدي إلى انخفاض حصيللة الضرائب، بسبب تخفيض الإنتاج أو التهرب الضريبي، وعند المعدل الأمثل للضرائب تصل حصيللة الضريبة إلى أقصى ما يمكن. (عبد الحميد، الجزائر، 2023)

ولا بد من فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدلات منخفضة على الخدمات الأساسية، حيث إن الهيئات الحكومية المحلية مسؤولة عن توفير هذه الخدمات بأسعار مقبولة، مثلاً: تفرض معظم دول الاتحاد الأوروبي معدلات ضريبة منخفضة على خدمات مياه الشرب أو تعفيها من الخضوع لضريبة القيمة المضافة. (Kavun, 2024)

ويبين الجدول رقم 1 أمثلة عن معدل ضريبة القيمة المضافة المطبقة في عدد من الدول.

II – الدراسة التحليلية:

1. التحقق من مدى الحاجة إلى تطوير النظام الضريبي السوري:

يتكون النظام الضريبي من عدد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويعتمد على نظام الضرائب النوعية. وبالنسبة إلى الضرائب المباشرة، يتم تطبيق قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 وتعديلاته، وتفرض الضرائب المباشرة مع التمييز بين مصدر الدخل:

- تُفرض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية على الإيرادات الناجمة عن العمل ورأس المال معاً.

- تُفرض ضريبة الرواتب والأجور على الإيرادات الناجمة عن العمل.
 - تُفرض ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة على الإيرادات الناجمة عن رأس المال.
- ويتم تقسيم مكلفي ضريبة الأرباح إلى:
- فئة مكلفي الأرباح الحقيقية: وهم ملزمون بتقديم البيان الضريبي في مواعيد محددة يظهر الأرباح السنوية والضريبة المستحقة عليهم.
 - فئة مكلفي الدخل المقطوع: يتم تكليفهم بدفع الضريبة بشكل تقديري بالاعتماد على الحكم الشخصي لمراقب الدخل.
- وبالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة، تُفرض عدد من الضرائب غير المباشرة، ولا يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويتم فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي عند بيع السلع وتقديم الخدمات، وبدء بتطبيق هذا الرسم بموجب القانون رقم 18 لعام 1987 على عدد من السلع الكمالية، ثم تم توسيع القاعدة الضريبية بموجب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004، والرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015، ليشمل مجموعة من السلع والخدمات. وتُفرض الضرائب الجمركية عند استيراد السلع من الخارج.
- ويعاني الاقتصاد السوري من انخفاض الإيرادات العامة والعجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة، والحاجة إلى زيادة الإنفاق العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويبيّن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023:
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عامي 2021 و 2022، بسبب التأثير السلبي للأزمة السورية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وتراجع نمو قطاع الزراعة في عام 2022 بسبب الظروف المناخية غير المناسبة، وتراجع ناتج قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 4%.
 - تأخر سورية في مؤشرات التنمية المستدامة، ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن حوالي 9.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2022، وتصنّف سورية من بين أكثر 10 دول تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم. واضطرت الكثير من الأسر إلى تخفيض إنفاقها على المواد الأساسية، وإن حوالي 15% فقط من الأسر لديها الدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية.
 - ارتفعت نسبة الأسر السورية التي ليس لديها وصول منتظم إلى أي مصدر للمياه بين عامي 2021 و 2022 من 42% إلى 48%، وارتفعت نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء من 34% إلى 44% خلال نفس الفترة.
- وتعاني سورية من اقتصاد الظل وارتفاع حالات التهرب الضريبي، ففي عام 2023 نظمت مديرية الاستعلام الضريبي في وزارة المالية 813 ضبطاً لمبيعات وإيرادات مخفاة بقيمة قاربت 1838 مليار ليرة سورية، وضبطاً واحداً بالقطع الأجنبي تجاوزت قيمته 72.6 مليون دولار أمريكي، وأوضحت وزارة المالية أن الإيرادات العامة نمت بنسبة 96% منذ بداية عام 2023 حتى نهاية شهر تشرين الثاني منه مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2022. (موقع رئاسة مجلس الوزراء <https://pministry.gov.sy>)
- وبالاطلاع على التقارير السنوية لعدد من الشركات المساهمة، تبين للباحثين أن الدوائر المالية تعاني من التراكم الضريبي، مما يفوت الفرص على الحكومة السورية في الاستفادة من الإيرادات الضريبية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد السوري وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

2. التعرف على جوانب القصور في رسم الإنفاق الاستهلاكي:

يتم فرض رسم الإنفاق الاستهلاكي عند بيع السلع وتقديم الخدمات، وبدء بتطبيق هذا الرسم بموجب القانون رقم 18 لعام 1987 على عدد من السلع الكمالية، ثم تم توسيع القاعدة الضريبية لتشمل عدداً من السلع والخدمات الأساسية بموجب المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 وتعديلاته، وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة الضريبية.

وفي عام 2015 صدر المرسوم التشريعي رقم 11 الذي أنهى العمل بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2004 وتعديلاته، وأخضع عدداً من السلع والخدمات لرسم الإنفاق الاستهلاكي بمعدل يتراوح بين 1-60%، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 2. وبموجب المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015، تخضع المواد المستوردة بحسب شرائح التعرفة الجمركية إلى رسم الإنفاق الاستهلاكي يتراوح من 1-5%، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 3.

وتم استثناء مجموعة من المواد المستوردة من تطبيق النسب السابقة، منها:

- السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي لا تزيد سعة اسطواناتها عن 1600 سم³ وتم اخضاعها لرسم إنفاق استهلاكي 10%.
- السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي تزيد سعة اسطواناتها عن 1600 سم³ ولا تتجاوز 3000 سم³ وتم اخضاعها لرسم إنفاق استهلاكي 20%.
- السيارات السياحية الخاصة (عدا الحكومية) التي تزيد سعة اسطواناتها 3000 سم³ وتم اخضاعها لرسم إنفاق استهلاكي 60%.
- السيارات السياحية الكهربائية والسيارات السياحية المحجينة تخضع لرسم إنفاق استهلاكي 5%.
- المواد والمشروبات الكحولية، والدخان والسيجار والمعسل، تخضع لرسم إنفاق استهلاكي 20%.
- أجهزة الهاتف المحمول تخضع لرسم إنفاق استهلاكي 5%.

III- النتائج ومناقشتها:

عند التحقق من ضرورة إصلاح النظام الضريبي السوري، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ضرورة تطوير النظام الضريبي السوري، وإعادة النظر بالمعدلات الضريبية لتكون أكثر عدالة، من أجل الحد من التهرب الضريبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العدي وعبد الله (2013) ودراسة ديب (2023).
 - يتم تكليف فئة مكلفي الدخل المقطوع بدفع الضريبة بشكل تقديري، مما يبعدها عن العدالة ويفتح المجال للتعسف في تقدير الضريبة، ولا بد من الابتعاد قدر الإمكان عن التقدير التقديري واعتماد الفاتورة الضريبية عند احتساب الضريبة على الدخل.
 - تراجع سورية في مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، وهناك حاجة إلى إصلاح النظام الضريبي من أجل زيادة الإيرادات العامة والحد من التهرب الضريبي، ودعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - انخفاض كفاءة النظام الضريبي السوري بسبب ضيق القاعدة الضريبية وتطبيق نظام الضرائب النوعية الذي تخلت عنه معظم دول العالم، وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تتصف باتساع القاعدة الضريبية وارتفاع الحصيلة، وارتفاع حجم التراكم الضريبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الضابط، 2019).
 - لا يتم تطبيق نظام الضريبة الموحدة على الدخل، وتم إجراء العديد من التعديلات على الشرائح والمعدلات الضريبية، مما يزيد من تعقيد النظام الضريبي، ويسبب إرباكاً لمراقبي الدخل عند احتساب الضريبة.
- عند التعرف على جوانب القصور في رسم الإنفاق الاستهلاكي المطبق في سورية، توصلت الدراسة إلى تطبيق معدلات متعددة لرسم الإنفاق الاستهلاكي حسب طبيعة السلع والخدمات، مما يعقد من عملية احتساب مقدار الضريبة المستحقة.

IV- الخلاصة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ضريبة القيمة المضافة والتحقق من ضرورة إصلاح النظام الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يساعد على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وتأمين الموارد العامة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التوسع في القاعدة الضريبية. كما يؤدي إلى تبسيط النظام الضريبي، والحد من التراكم الضريبي، وتساعد خاصية استرداد الضريبة على تشجيع التجار على اعتماد نظام الفوترة، مما يقلل فرص التهرب الضريبي، ويزيد حصيلة الضريبة. وتوصي الدراسة بالآتي:

- إصلاح النظام الضريبي السوري وإدخال ضريبة القيمة المضافة بمعدل 5% أسوة بعدد من الدول العربية وفرض الضريبة بمعدل صفري على السلع والخدمات الضرورية، من أجل تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.
- فرض ضرائب انتقائية على بعض السلع والخدمات الضارة بالصحة والبيئة والأمن والأخلاق، والسلع الكمالية، تتراوح نسبتها من 50-100%.
- تخفيض معدلات ضريبة الدخل مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة، من أجل تخفيف عبء الضريبة على المكلفين وعدم دفعهم إلى التهرب الضريبي، ورفع الوعي الضريبي للمكلفين، من خلال القيام بحملات التوعية بكيفية احتساب ضريبة القيمة المضافة واستردادها.
- التوسع في مجال التحول الرقمي وما لذلك من انعكاس على تبني الفاتورة الإلكترونية، وتسهيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتأمين الكوادر المؤهلة، وإخضاع العاملين في الدوائر الضريبية للدورات التدريبية في هذا المجال.

ملاحق:

الجدول رقم 1: معدل ضريبة القيمة المضافة في عدد من دول العالم

الدولة	عام تطبيق الضريبة	معدل الضريبة الحالي
إندونيسيا	1985	10%
المغرب	1985	20%
الجزائر	1992	المعدل المنخفض 9% والعادي 19%
جنوب إفريقيا	1993	15%
أستراليا	2000	10%
لبنان	2001	11%
الهند	2005	5.5%
المكسيك	2010	16%
اليابان	2014	8%
مصر	1016	14%
دول مجلس التعاون الخليجي	2018	5%
تونس	2019	10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بشبكة الأنترنت.

الجدول رقم 2: بعض المواد والخدمات الخاضعة لرسم الإنفاق الاستهلاكي رقم 11 لعام 2015

المادة أو الخدمة	رسم الإنفاق الاستهلاكي
خدمات الفنادق والمطاعم أربع أو خمس نجوم	10%
خدمات الفنادق والمطاعم نجمتان أو ثلاث نجوم	5%
خدمات الملاهي والنوادي الليلية	20%
المطاعم والوجبات السريعة وصلات الشاي بصفة نجمتين	5%
تذاكر السفر بالطائرة	3.5%
أجور مكالمات الهاتف الخليوي	3%
أجور مكالمات الهاتف الثابت	2%
عقود تأجير السيارات السياحية	10%
الحفلات التي تقام في صالات الأفراح	5%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015.

الجدول رقم 3: رسم الإنفاق الاستهلاكي المفروض على المواد المستوردة

مواد تخضع لرسم جمركي بنسبة:	رسم الإنفاق الاستهلاكي المتوجب عليها
1%	معفى
5%	1%
10%	2%
20%	3%
30%	5%

المصدر: المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015.

الإحالات والمراجع :

• باللغة العربية:

¹ برسوم، مريم وليم (2021). قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة في مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 22، العدد 1، ص 63-88.

DOI: 10.21608/JPSA.2021.148756

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_148756.html

² بوزيدة، حميد؛ الجوزي، فتحية (2020). الضريبة (الرسم) على القيمة المضافة وانعكاسها على المالية العامة: حالة الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، ص 39-62.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/119162>

³ ديب، شيرين (2023). أثر أنواع الضرائب على الاستثمارات في سورية. مجلة جامعة تشرين- العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 45، العدد 2، ص 83-103.

⁴ السيد، أميرة حامد؛ السليمان، سحي (2019). ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة: دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1، ص 349-384.

DOI: 10.21608/ABJ.2019.126527

⁵ الضابط، مدين إبراهيم (2019). تقييم كفاءة النظام الضريبي في سورية باستخدام مؤشرات V. Tanzi: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة تشرين- العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 41، العدد 3، ص 33-47.

⁶ الطاهر، بعلة؛ عمارة، أسامة (2018). تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة: المبررات والانعكاسات. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 1، العدد 2، ص 273-294.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82310>

⁷ عبد الحميد، سمر؛ الجزائر، فاروق (2023). تقدير الحجم الأمثل للضريبة المباشرة والضريبة الغير المباشرة في مصر ومدى تحقق فرضية منحنى لافر خلال الفترة من (1975-2021). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 60، العدد 1، ص 157-182. DOI: 10.21608/ACJ.2023.284376

⁸ عبد السلام، طارق (2022). الضوابط الموضوعية لضريبة القيمة المضافة مع التطبيق على قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 47، العدد 47، ص 1-59.

DOI: 10.21608/MKLSE.2022.133572.1002

⁹ العبدلي، إيمان مضحي؛ عبيد، راوية رضا؛ سحيني، طلال إبراهيم، 2010، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، مجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المجلد 3، العدد 6، ص 147-176.

¹⁰العدي، إبراهيم؛ عبد الله، حسين، 2013، دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 5، ص 31-46.

¹¹القلبي، إبراهيم عبد المجيد؛ الكيشان، إسماعيل محمد، 2020، أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الهيئة العامة للزكاة والدخل: دراسة ميدانية على منطقة مكة المكرمة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 5، ص 80-102.

DOI: 10.26389/AJSRP.I281119

¹²المهاني، محمد خالد؛ العدي، إبراهيم؛ كريم، شوقي عفيف (2017). المحاسبة الضريبية. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

¹³الهندي، فاطمة، 2021، دور الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (1990-2018). مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية، المجلد 1، العدد 3، ص 182-215.

¹⁴التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

• باللغة الأجنبية:

¹Agbo E. Igwebuike, and Nwadiolor, E.O (2020). **The Genesis and Development of Value Added Tax Administration: Case Study of Nigeria**. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 10 (2). pp. 15-30. DOI: 10.6007/IJARAFMS/v9-i2/7266

²Chandel K., and Narta S. A. (2024). **An Integrated Approach to Value Added Tax in the Emerging Economic Scenario**. Indian Journal of Marketing, 36 (4).

³Dahal A.K., Bhattarai G., and Budhathoki P. B. (2024). **Impact of Value Added Tax on Indirect Tax and Total Tax Revenue: An Empirical Study from Nepal**. International Journal of Social Sciences and Management, 11(1), pp. 27-33. DOI: 10.3126/ijssm.v11i1.65240

⁴Kavun A. (2024). **Taxation of Centralised Drinking Water Supply Services With Value-Added Tax**. Municipal Economy of Cities, 2 (183), pp. 48-54. DOI: 10.33042/2522-1809-2024-2-183-48-54

⁵Shamaev S. A. (2024). **Turnover tax, sales tax and value added tax as different approaches to the application of universal excise tax**. Налоги и налогообложение.

DOI: 10.7256/2454-065X.2024.2.70388

• مواقع إلكترونية:

¹موقع رئاسة مجلس الوزراء - سورية <https://pministry.gov.sy>

²موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم - سورية <http://www.syriantax.gov.sy>